العدد 3550 - السنة الثانية عشرة
الخميس 22 ربيع الآخر 1441 - الموافق 19 ديسمبر 2019
Thursday 19 December 2019 - No.3550 - 12 th Year

متظاهرون يقطعون الطرق أمام الحقول النفطية في البصرة

العراق: مقتدى الصدر يدعو قوات الأمن لحماية المحتجين ووقف اغتيالهم

زعيم التيار الصدري في العراق مقتدى الصدر

محتجون عراقيون يقطعون الطرق أمام الحقول النفطية في البصرة

بغداد – «وكالات»: عاود محتجون عراقيون، أمس الاربعاء، التظاهر وقطع الطرق المؤدية إلى الحقول النفطية في محافظة البصرة 550 كلم جنوب بغداد، للمطالبة بتوفير فرص للعمل.

وقال شهود عيان إن «المئات من المتظاهرين انطلقوا بوقت مبكر من صباح اليوم صوب الطرق المؤدية إلى حقول الرميلة وارطاوي ومجنون وغرب القرنة، ونظموا اعتصاما ومنعوا السيارات التي تقل الموظفين من الدخول إلى الحقول.

ويطالب المحتجون بحل أزمة البطالة وتشغيل العاطلين عن العمل من أبناء المناطق التي تقع فيها الحقول النفطية».

وأوضح الشهود أن «المتظاهرين هددوا بنصب سرادق للاعتصام ما لم تقم إدارات الشركات بالاستجابة لمطالبهم».

وبحسب الشهود، فإن القوات الامنية أحاطت بالمتظاهرين وطلبت منهم أن تكون المظاهرات سلمية، إلى جانب عدم الاعتداء على الموظفين وحراس المنشآت النفطية.

وتسعى السلطات العراقية بالتعاون مع الشركات الأجنبية العاملة في الحقول النفطية للبحث عن فرص لتعيين العاطلين كلما سنحت الفرص، من أجل حل أزمة البطالة.

تجدر الإشارة إلى أن قطع الطرق للمنشآت النفطية بالعراق لا يؤثر في المجمل على عمليات الإنتاج والتصدير كونها تقع خارج مجمعات الإنتاج والتصدير.

من جهة أخرى دعا زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، المتظاهرين العراقيين «للحفاظ على سلمية حراكهم»، مطالبا «الأجهزة الامنية العراقية بحماية المتظاهرين ووقف الاغتيالات لناشطي الحراك».

وقال الصدر وفق موقع «السومرية» العراقي، في تغريدة على تويتر: «أوقفوا الاغتيالات، المجرب لا يجرب، وحافظوا على السلمية».

وأضاف «ثم أقول لقواتنا الأمنية البطلة، حماية العراق واجبكم».

ويشهد العراق، منذ مطلع أكتوبر 2019، تظاهرات متواصلة تطالب بتحسين الأوضاع المعيشية ومحاربة الفساد وإقالة الحكومة وحل البرلمان، وإجراء انتخابات مبكرة.

وأسفرت الاحتجاجات، حتى الآن، عن مقتل أكثر من 511 شخصا، وأكثر من 21 ألف مصاب، بحسب مفوضية حقوق الإنسان.

من ناحية أخرى دعت الولايات المتحدة الحكومة العراقية إلى «اتخاذ إجراءات» لوقف الهجمات على مصالح أمريكية في العراق تنسبها واشنطن إلى إيران، التي تتمتع بنفوذ متزايد في البلاد، عبر فصائل مسلحة موالية لها.

وصرح وزير الدفاع الأمريكية مارك أسبر بأنه عبر لرئيس الوزراء العراقي المستقيل عادل عبد المهدي عن «قلقه مما يبدو هجمات على قواعد في العراق، يمكن أن توجد فيها قوات أو معدات أمريكية».

وكان مكتب عبد المهدي أعلن في بيان، أن إسبر عبر في اتصال هاتفي برئيس الوزراء المستقيل عن «قلقه لتعرض بعض المنشآت الحكومة العراقية إلى «اتخاذ إجراءات» لوقف الهجمات على مصالح أمريكية في العراق تنسبها واشنطن إلى إيران، التي تتمتع بنفوذ متزايد في البلاد، عبر فصائل مسلحة موالية لها.

واشنطن تطالب بغداد بـ «إجراءات» لوقف الهجمات على مصالحها في العراق

وصرح وزير الدفاع الأمريكية مارك أسبر بأنه عبر لرئيس الوزراء العراقي المستقيل عادل عبد المهدي عن «قلقه مما يبدو هجمات على قواعد في العراق، يمكن أن توجد فيها قوات أو معدات أمريكية».

وكان مكتب عبد المهدي أعلن في بيان، أن إسبر عبر في اتصال هاتفي برئيس الوزراء المستقيل عن «قلقه لتعرض بعض المنشآت

وصرح وزير الدفاع الأمريكية مارك أسبر بأنه عبر لرئيس الوزراء العراقي المستقيل عادل عبد المهدي عن «قلقه مما يبدو هجمات على قواعد في العراق، يمكن أن توجد فيها قوات أو معدات أمريكية».

وكان مكتب عبد المهدي أعلن في بيان، أن إسبر عبر في اتصال هاتفي برئيس الوزراء المستقيل عن «قلقه لتعرض بعض المنشآت

الحكومة العراقية إلى «اتخاذ إجراءات» لوقف الهجمات على مصالح أمريكية في العراق تنسبها واشنطن إلى إيران، التي تتمتع بنفوذ متزايد في البلاد، عبر فصائل مسلحة موالية لها.

وصرح وزير الدفاع الأمريكية مارك أسبر بأنه عبر لرئيس الوزراء العراقي المستقيل عادل عبد المهدي عن «قلقه مما يبدو هجمات على قواعد في العراق، يمكن أن توجد فيها قوات أو معدات أمريكية».

وكان مكتب عبد المهدي أعلن في بيان، أن إسبر عبر في اتصال هاتفي برئيس الوزراء المستقيل عن «قلقه لتعرض بعض المنشآت

إلى الفصف وضرورة اتخاذ اجراءات لإيقاف ذلك».

وقال البيان إن عبد المهدي أعرب عن «قلقه أيضا لهذه التطورات وطالب ببذل مساع جادة يشترك بها الجميع لمنع التصعيد الذي إن تطور سيهدد جميع الأطراف».

واعتبر عبد المهدي أن «أي إضعاف للحكومة والدولة العراقية سيكون مشجعا على التصعيد والفوضى»، منبها إلى أن «اتخاذ قرارات من جانب واحد سيكون له ردود فعل سلبية تصعب السيطرة عليها وتهدد أمن وسيادة واستقلال العراق».

وأوضح مسؤول عراقي كبير، أن عبد المهدي يخشى أن ترد الولايات المتحدة على تلك الهجمات «ما قد يؤدي إلى تصادم على أراض عراقية».

وصرح أسير لصحافيين في الطائرة التي أقلته إلى واشنطن عائدا من بلجيكا، بأنه قال لعبد المهدي، إن الولايات المتحدة «تملك حق الدفاع عن نفسها، ونطلب من شركائنا العراقيين اتخاذ إجراءات وقائية لتهدئة الغعبة، لأن كل هذا لا يفيد أحدا».

ومنذ 28 أكتوبر، الماضي وقعت 10 هجمات بصواريخ ضد قواعد تضم عسكريين أمريكيين، أو السفارة الأمريكية في المنطقة الخضراء شديدة التحصين وسط بغداد، ولم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن أي من تلك الهجمات، لكن واشنطن تتهم غالبا الفصائل المسلحة الموالية لإيران.

ولكن اسير اعترف بأن من الصعب إثبات تورط طهران في الهجمات، وقال: «أشتبه في وقوف إيران وراء هذه الهجمات، كما أن الإيرانيين وراء الكثير من التصرفات المضرة بكل المنطقة»، وأضاف «لكن من الصعب إثبات ذلك».

وكان مصدر أمريكي أكد لوكالة فرانس برس حديثا، أن الفصائل الموالية إيران في العراق، باتت تشكل تهديدا أكبر على الجنود الأمريكيين من تنظيم داعش.

الفريق المشترك لتقييم الحوادث في اليمن يفند ادعاءات بعض المنظمات عن عمليات التحالف

منصور المنصور

«وكالات»: فند المتحدث الرسمي باسم الفريق المشترك لتقييم الحوادث في اليمن المستشار القانوني منصور المنصور، عددا من الإدعاءات التي تقدمت بها جهات أممية ومنظمات عالمية ووسائل إعلام عن أخطاء ارتكبتها قوات التحالف لدعم الشرعية في اليمن، اثناء عملياتها العسكرية في الداخل اليمني.

واستعرض المنصور، في مؤتمر صحافي عقده بنادي ضباط القوات المسلحة بالرياض الثلاثاء، نتائج تقييم اربعة حوادث تضمنتها تلك الادعاءات.

وحول ما ورد في تصريح مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في 12 فبراير 2018 المتضمن أنه بتاريخ 4 فبراير من نفس العام ضربت ثلاث غارات جوية مبنى وزارة الداخلية في حارة ذهبان بمديرية بني الحارث في محافظة امانة العاصمة، ما أدى إلى مقتل 8 مدنيين بما فيهم امرأة وطفل وجرح 32 آخرين، كما تضمن التصريح ان مراقبي مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الذين زاروا الموقع أشاروا أنه لا توجد أهداف عسكرية تقع بالقرب من المبنى، الذي قصف ايضا في وقت سابق في 6 يناير (كانون الثاني) 2016، قال المنصور، إن «الفريق المشترك لتقييم الحوادث قام بالبحث وتقصي الحقائق من وقوع الحادثة، وبعد اطلاعه على جميع الوثائق بما في ذلك إجراءات وقواعد الاشتباك، وجدول حصر المهام اليومي، وتقارير ما بعد المهمة، والصور الفضائية، وتسجيلات الفيديو، ومبادئ وأحكام القانون الدولي الإنساني وقواعده العرفية، وبعد تقييم الأدلة، تبين للفريق المشترك ورود معلومات استخباراتية إلى قوات التحالف تفيد باستيلاء ميليشيا الحوثي المسلحة على مبنى الإدارة العامة للأدلة الجنائية بالعاصمة صنعاء، واستخدامه مخزن أسلحة لدعم عملياته العسكرية، وهو ما يعد هدفا عسكريا مشروعا يحقق تدميره ميزة عسكرية، وذلك استنادا للمادة (52) فقرة (2) من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف».

وأضاف «أوضحت التقارير الاستخباراتية الدورية، استحداث نقطة تفتيش مسلحة تابعة لميليشيا الحوثي المسلحة على الطريق المقابل لمبنى الإدارة العامة للأدلة الجنائية لمنع المدنيين من الاقتراب والدخول إلى مبنى الإدارة العامة للأدلة الجنائية، وبتوفر درجات التحقق حيث قامت قوات التحالف بتكثيف عمليات الاستطلاع والمراقبة التي من خلالها تم رصد ومشاهدة نشاطات عسكرية بالموقع في صباح يوم الاستهداف عبارة عن وجود عدد من العربات المسلحة، وتجمع مقاتلين حولها، كما أظهرت تسجيلات الفيديو غياب أي مدنيين حول المبنى قبل وأثناء الاستهداف وذلك استنادا إلى القاعدة العرفية رقم (16) من القانون الدولي الإنساني، وعليه سقطت الحماية القانونية للأعيان المدنية مبنى الإدارة العامة للأدلة الجنائية محل الادعاء، وذلك بسبب استيلاء ميليشيا الحوثي المسلحة عليه، واستخدامه مخزنا للأسلحة ولمساهمته الفعالة في الأعمال العسكرية، وذلك استنادا للمادة (52) فقرة (3) من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف».

وتابع قائلا: «في الساعة 10:10 من صباح يوم الأحد الموافق 4 فبراير (شباط) 2018 قامت قوات التحالف بتنفيذ مهمة جوية على مخزن أسلحة في مبنى الإدارة العامة للأدلة الجنائية باستخدام قنبلتين موجهتين أصابتا الهدف، وبعد مشاهدة فيديو الاستهداف تبين إصابة القنبلتين المستخدمتين أهدافهما بصورة مباشرة وبذلك تحققت الميزة العسكرية المرجوة، وتضمن الادعاء أن المبنى محل الادعاء تم استهدافه في وقت سابق بتاريخ 6 يناير (كانون الثاني) 2016، وعلى ذلك قام الفريق المشترك بمراجعة جدول حصر المهام اليومية بتاريخ في نفس اليوم، وتبين عدم قيام قوات التحالف بأي مهام جوية على المبنى محل الادعاء، وفي ضوء ذلك توصل الفريق المشترك لتقييم الحوادث إلى صحة الإجراءات المتبعة من قبل قوات التحالف في التعامل مع الهدف العسكري المشروع مخزن للأسلحة في مبنى الإدارة العامة للأدلة الجنائية بالعاصمة صنعاء وأنها تتفق مع القانون الدولي الإنساني وقواعده العرفية، كما ثبت عدم قيام قوات التحالف باستهداف ذات المبنى بتاريخ 6 يناير 2016.

وعما رصده الفريق المشترك لتقييم الحوادث في إحدى وسائل الإعلام المتضمن أنه بتاريخ 7 نوفمبر 2018 في حوالي الساعة 02:30 بدأت طائرة تحلق فوق منطقة رام وفي حوالي الساعة 06:30 أصابت ضربة جوية فناء بجانب كوخ سكني في منطقة رام بمديرية مستبا في محافظة حجة، بينما كانت هناك عائلة تتناول وجبة الإفطار ونتج عنه مقتل 5 مدنيين، خرج أقرباء العائلة من كوخين قريبين لمعرفة ما حدث فشنت ضربة جوية ثانية بعد حوالي 7 دقائق من الضربة الأولى أسفرت عن مقتل 2 وجرح 3 آخرين، قال المنصور، إن «الفريق المشترك لتقييم الحوادث قام بالبحث وتقصي الحقائق عن الحادثة، وبعد اطلاعه على جميع الوثائق بما في ذلك إجراءات وقواعد الاشتباك، وأمر المهام الجوية، وجدول حصر المهام اليومي، وتقارير ما بعد المهمة، والصور الفضائية، ومبادئ وأحكام القانون الدولي الإنساني وقواعده العرفية، وتقييم الأدلة، تبيّن للفريق المشترك من خلال الاطلاع على سجل المهام اليومي لتاريخ الإدعاء بأن أقرب عملية جوية نفذتها قوات التحالف كانت على هدف عسكري مشروع عبارة عن مدفع رماية تابع لميليشيا الحوثي المسلحة بمحافظة صعدة، وبعد مسافة 44 كم عن منطقة رام بمديرية مستبا، في محافظة حجة محل الادعاء، كما تبين للفريق المشترك من خلال الاطلاع على سجل المهام اليومي لتاريخ الادعاء أن قوات التحالف لم تنفذ أي مهام جوية عند الساعة 06:30 صباحا في الداخل اليمني.

وأضاف «بدراسة جدول حصر المهام ليوم قبل وبعد تاريخ الادعاء تبين للفريق المشترك التالي: أولا في يوم الثلاثاء الموافق 6 نوفمبر 2018 قبل الادعاء بيوم، قامت قوات التحالف بتنفيذ مهمة جوية على هدف عسكري عبارة عن مدفع وبيعد مسافة 16 كم عن منطقة رام، ثانيا، في يوم الخميس الموافق 8 نوفمبر بعد الادعاء بيوم، قامت قوات التحالف بتنفيذ مهمة جوية على هدف عسكري عبارة عن دبابة وبيعد مسافة 19 كم عن منطقة رام».

واستطرد قائلا: «في ضوء ذلك، ثبت للفريق المشترك لتقييم الحوادث أن قوات التحالف لم تستهدف كوخا سكنيا بتاريخ 7 نوفمبر 2018 بالمنطقة كما ورد في الادعاء».

وعما ورد في تقرير منظمة العفو الدولية في أكتوبر 2015 المتضمن أنه عند الساعة 12:30 بعد الظهر بتاريخ 13 يونيو 2015، قصفت قوات التحالف الجوية منزلا في الصفراء إحدى القرى جنوب شرق مدينة صعدة، ما أسفر عن مقتل 10 مدنيين وإصابة 7 آخرين من عائلة واحدة، زارت منظمة العفو الدولية الموقع بعد ثلاثة أسابيع من وقوع الهجوم، ولم يعثر موظفو المنظمة على أثر غير متوقع بين أنقاض المنزل أو آثار للأسلحة، ولم يلمسوا آثار وجود عسكري داخل المنزل أو محيطه، ولم يعثر باحثو المنظمة على أدلة تثبت أن سكان المنزل من المقاتلين، مع التنويه أنه لم يكن أحد منهم موجودا لحظة وقوع الضربة عدا واحد فقط، أشار المنصور، إلى أن «الفريق المشترك لتقييم الحوادث قام بالبحث وتقصي الحقائق من وقوع الحادثة، وبعد اطلاعه على جميع الوثائق بما في ذلك إجراءات وقواعد الاشتباك، وجدول حصر المهام اليومي، وتقارير ما بعد المهمة، والصور الفضائية، ومبادئ وأحكام القانون الدولي الإنساني وقواعده العرفية، وبعد تقييم الأدلة، تبين للفريق المشترك أنه في يوم الأربعاء الموافق 10 يونيو وردت معلومات استخباراتية إلى قوات التحالف عن مبنى تابع لقيادي بارز من ميليشيا الحوثي المسلحة في وادي دماج بمديرية الصفراء بمحافظة صعدة، يستخدم لعقد الاجتماعات بين القيادات الحوثية في دعم المجهود الحربي، ومخزن تابع له يستخدم لتخزين العتاد والأسلحة لدعم جبهات القتال، ولأن المبنى والمخزن التابع له يستخدمان في دعم المجهود الحربي، وتخزين العتاد والأسلحة لدعم جبهات القتال، فإنه بعد هدفا عسكريا مشروعا يحقق تدميره ميزة عسكرية استنادا للمادة (52) فقرة (2) من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف».

وبين أنه «بتوافر درجات التحقق عن طريق تكثيف عمليات الاستطلاع والمراقبة من قبل قوات التحالف لموقع الهدف مبنى إضافة إلى المصادر الأرضية في الداخل اليمني التي أكدت وجود القياديين البارزين، وتحديد الوقت المناسب لتنفيذ العملية العسكرية استنادا إلى القاعدة العرفية رقم (16) من القانون الدولي الإنساني العرفي، فقد سقطت الحماية القانونية للأعيان المدنية عن المبنى محل الادعاء، وذلك بسبب استخدامه في دعم المجهود الحربي من خلال عقد الاجتماعات بين القيادات الحوثية والهنجر التابع له المستخدم لتخزين العتاد والأسلحة لدعم جبهات القتال، استنادا للمادة (52) فقرة (3) من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف».

وأضاف المنصور «قامت قوات التحالف عند الساعة 12:00 من ظهر يوم السبت بتاريخ 13 يونيو 2015 بتنفيذ مهمة جوية على هدفين عسكريين عاليي القيمة، مبنى يستخدم لعقد الاجتماعات بين القيادات الحوثية ودعم المجهود الحربي يتواجد به القياديان البارزان، ومخزن يستخدم لتخزين العتاد والاسلحة، وذلك باستخدام قنبلتين موجهتين أصابتا الهدف، كما تبين للفريق المشترك أن قوات التحالف اتخذت الاحتياطات الممكنة في التقليل من الخسائر والأضرار المادية باستخدام قنبلتين موجهتين ومتناسبتين مع حجم الهدفين استنادا للمادة (17) من القواعد العرفية للقانون الدولي الإنساني، الذي عليه تم تحقيق الميزة العسكرية، وكان نتيجة الإستهداف قتل أحد القيادات وإصابة الآخر، ومن خلال دراسة الصور الفضائية للمبنى المستهدف من قبل المختصين بالفريق المشترك اتضح وجود آثار ناتجة عن استهداف جوي على الركن الجنوبي الغربي من المبنى المستهدف وكذلك وجود آثار ناتجة عن استهداف جوي على الهنجر من الجهة الشمالية».

ولفت المنصور إلى أن «الفريق المشترك لتقييم الحوادث توصل إلى صحة الإجراءات المتخذة من قبل قوات التحالف في استهداف مبنى يستخدم لعقد الاجتماعات بين القيادات الحوثية ودعم المجهود الحربي ويوجد به القياديان البارزان، وهنجر يستخدم لتخزين العتاد والأسلحة، وأنه يتفق مع القانون الدولي الإنساني وقواعده العرفية».

الرئيس التونسي: الثورة مستمرة رغم «الدسائس»

قيس سعيد متحدثا من ساحة البوعزيزي بسيدي بوزيد

تونس – «وكالات»: قال الرئيس التونسي قيس سعيد أثناء مشاركته الثلاثاء في مراسم إحياء الذكرى التاسعة لاندلاع الثورة في ولاية سيدي بوزيد إن «الثورة لا تزال مستمرة في إطار الشرعية».

وقال سعيد، وسط اهالي سيدي بوزيد مهد الثورة التونسية التي اندلعت في شتاء 2010: «الثورة انطلقت من هنا، والدليل على أن الثورة ستستمر في إطار الشرعية، أني هنا بينكم».

وتابع سعيد من المدينة الواقعة وسط غرب تونس 260 كيلومترا عن العاصمة، «سنواصل تحقيق آمالكم كلها مهما كانت المناورات والدسائس التي تدبر في الخفاء».

ولم يشر الرئيس الذي انتخب قبل شهرين من خارج الأحزاب وطبقة السياسيين إلى مصدر تلك المناورات والدسائس، ولكنه شدد في كلامه قائلا «سابقى على العهد ما دمت حيا».

وقرر سعيد في كلمة توجه بها إلى الأهالي باعتماد تاريخ 17 ديسمبر عيدا وطنيا للثورة وتعهد بدفع التنمية في الجهة، والحد من البطالة، عند توفر التمويلات لذلك.

وفي مثل هذا اليوم أحرق بائع الخضار المتجول محمد البوعزيزي نفسه في مدينة سيدي بوزيد ليشعل بذلك ثورة عارمة انتهت بسقوط نظام الرئيس الراحل زين العابدين بن علي بعد أسابيع في 14 يناير 2011.

ومكنت الثورة من قيام ديمقراطية ناشئة في تونس لكن الحريات والتعددية السياسية لم تترافق مع انتقال اقتصادي واجتماعي خاصة في المناطق الداخلية الفقيرة.

الأردن يعلن وفاة 4 أشخاص بإنفلونزا الخنازير

عمان – «وكالات»: أقرت الحكومة الأردنية بوفاة 4 أشخاص حتى الآن بمرض إنفلونزا الخنازير، في حين يرى آخرون أن الحكومة تتستر فعليا على العدد الحقيقي للوفيات.

وقال وزير الصحة سعد جابر في تصريحات صحافية أمس الأربعاء، إن «أعداد المصابين في الفايروس والموثقة في المستشفيات الأردنية 177 حالة، نتج عنها 4 وفيات»، لافتا إلى أن هناك الكثير من المواطنين أصيبوا بالفيروس وتماثلوا للشفاء ولم يعرفوا أنهم أصيبوا بسبب المناعة القوية لديهم.

وأعلن أنه سيجري زيارة لمحافظة الكرك جنوب البلاد، للوقوف عند الحالات المصابة ومتابعتها، ويأتي ذلك في وقت طالب فيه عضو مجلس النواب صداح الحباشنة الحكومة بالإعلان عن الإجراءات التي اتخذتها فيما يتعلق بالمرض في المملكة.